لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان

حكم الطاغية

إنتهاكات بثوب الحصانة

التقرير السنوي 2023

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان
Committee for the Defense of Human Rights

حكم الطاغية

إنتهاكات بثوب الحصانة

التقرير السنوي للعام 2023

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان (CDHR)

www.cdhr-ap.com

@cdhrapcom

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان

cdhrapcom1

cdhrap1@gmail.com

الـفـهـرس

المقـدمـة 5

1 الفصـل الأول: الإعـدامـات 7

2 الفصـل الثاني: المحاكمات والقضاء 28

3 الفصـل الثالث: الاعتقالات التعسفية 35

4 الفصـل الرابـع: السجـون 39

5 الفصـل الخامس: المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير 46

6 الفصل السادس: الواقـع المعيشـي 51

7 الفصل السابع: الغسيـل الريـاضـي وتـبـديـد الـثـروات الـوطـنـيـة 57

8 الفصل الثـامن: الـتهجيـر الـقسـري 60

تـوصيـات 66

المقدمة

للأسف، لم يحمل العام 2023 أي تحسّنٍ على الصعيد الحقوقي في السعودية، فقد واصلت الحكومة استخدام سياساتها الديكتاتورية القمعية مرتكبةً انتهاكاتٍ صارخة، دون الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية والمحليّة.

وعلى الرغم من أن عام 2022 كان عاماً صاخباً بالانتهاكات والاستنكارات الناتجة عنها، إلا أن الحكومة السعودية لم تعمل على تحسين المشهد الحقوقي، لتخرُج البلاد من العام 2023 كما دخلته، وربّما أسوأ.

وقد ساهمت الحصانة القانونية الممنوحة لمحمد بن سلمان من قِبَل الإدارة الأميركية أواخر العام 2022 في تفاقم الانتهاكات مع غياب الحساب والعقاب.

منذ تولّي ابن سلمان زمام الحكم عام 2017 والبلاد تشهد موجة قمعٍ غير مسبوقة، بالإضافة إلى الانتهاكات الحقوقية التي طالت مختلف شرائح المجتمع. وعلى الرغم من مزاعمه عن تحسين أوضاع البلاد واحترام حقوق الإنسان، فإن السياسة الاستبدادية المُعتَمدة تُظهِر إصراراً على نهج القمع، مع محاولاتٍ حثيثةٍ لم تنجح لتبييض سجلّ العائلة الحاكمة وتلميع صورتها.

إن انتهاكات السعودية حقوقياً حرمت المواطنين من حقوقهم الأساسية التي كفلتها القوانين والشرائع المحلية والدولية، وهي منذ عقود تضرب بعرض الحائط كل القوانين وتخالف كل الشرائع، يُعينها على ذلك صمت المجتمع الدولي أمام انتهاكاتها المروّعة واكتفاؤه بالاستنكار والتفرّج عن بعد.

إستمرار السعودية في نهجها القمعي مع صمت المجتمع الدولي عن انتهاكاتها، حوّل البلاد إلى بقعةٍ جغرافية تُصادَر فيها الحريات والحقوق دون حساب، ويُعاقَب فيها المُطالِبُ بحقوقٍ هي من المسلّمات.

خلال العام 2023 عانى المواطنون من ثبات المشهد الحقوقي على حاله دون أملٍ بتغيّر سياسة الحكم ونهج السلطة المتّبع منذ عقود.

هذا التقرير سيقدّم صورةً شاملةً عن الواقع الحقوقي في السعودية، مسلّطاً الضوء على كافة أزمات المواطنين الناتجة عن انتهاك حقوقهم وتجاهلها.

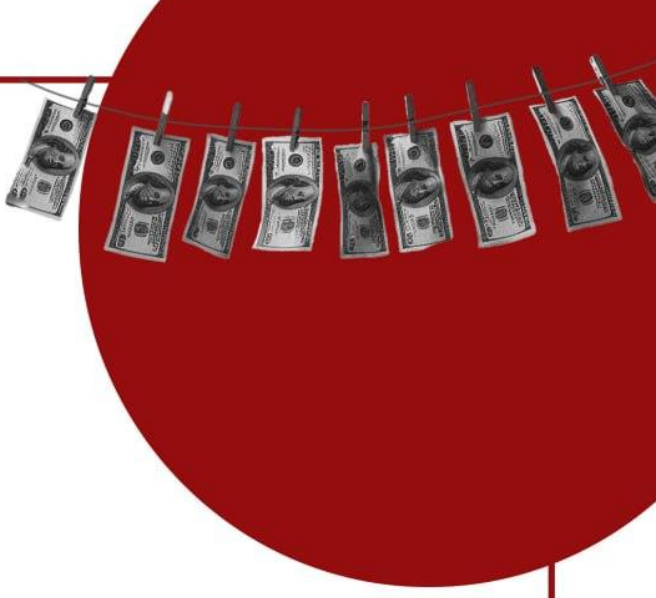

الفصـل الأول:

الإعـــدامـــات

منذ العام 2015 وحتى نهاية العام 2023، نفّذت السعودية ألفاً ومئتي عملية إعدام، ما عرّض الحكومة السعودية لموجة استنكارات هائلة، لا سيّما وأن بين المُعدَمين قاصرين ومتّهمين بجرائم لا تُعتَبر من الأكثر خطورة.

في 2023 واصلت السعودية تنفيذ عمليات الإعدام اللاقانونية، فسجّلت عمليات الإعدام ما يقرب من 160 عملية، ومن بين المُعدَمين 15 معتقل رأي منهم شابان بحرينيان.

واعتمدت السعودية خلال هذا العام سياسة الإعدامات الفردية، بعد إدراكها أن عمليات الإعدام الجماعي (على غرار تلك التي ارتكبتها خلال 2022) ستضعها في مأزقٍ أمام المجتمع الدولي الذي ستتزعزع صورتها أمامه، كما ستؤثر الإعدامات الجماعية على مساعيها لتبييض سجلّها نتيجة الضجة العالمية التي ستُحدِثها.

وحقيقةٌ أخرى ظهرت بعد تنفيذ الإعدام بحق خمسة معتقلين لم يكن قد صدر حكم الإعدام بحقّهم أيضاً، وهم أنور العلوي، حسن آل مهنّا، حيدر مويس، محمد مويس وأحمد آل بدر، والحقيقةُ هي أن السعودية باتت تستخدم أسلوب التحايل، أي أنها لا تُصدِرُ أحكام الإعدام علناً (وقد لا تُجري محاكمةً أصلاً)، لكنّها بهذا تضمن عدم انتشار أسماء وأعداد المحكومين بالإعدام، وبالتالي يصعب على المنظمات والأفراد شنّ حملات تضامنٍ مع المحكومين، وهي بهذا تسعى لأن لا يُحدث الإعدام

الفجائي صدمةً وضجّة، معتمدةً على كون المعتقلين مجهولين بالنسبة للناس والمنظمات.

15 شهيداً

ضحية الإعدام السعودي

2023

خمسة عشر شهيداً

منهال آل ربح

2 مايو 2023

حيدر آل تحيفة

7 مارس 2023

أنور العلوي

9 مايو 2023

حسن آل مهنّا
22 مايو 2023

حيدر مويس
22 مايو 2023

خمسة عشر شهيداً

محمد مويس
22 مايو 2023

أحمد آل بدر
23 مايو 2023

جعفر سلطان

29 مايو 2023

صادق ثامر

29 مايو 2023

خمسة عشر شهيداً

فاضل آل نصيف

4 يونيو 2023

زكريا المحيشي

4 يونيو 2023

حسين المحيشي

4 يونيو 2023

مسلم الميلاد

19 يونيو 2023

خمسة عشر شهيداً

مسلم أبو شاهين

16 يوليو 2023

علي آل جمعة

16 يوليو 2023

وقد امتنعت السلطات السعودية عن تسليم جثامين المُعدَمين، ليرتفع عدد الجثامين المُحتجزة لديها إلى ما يقرب من 160 جثماناً تعود لمعتقلي رأي.

عام 2023 أصدر القضاء السعودي أحكام إعدام بحق 18 معتقل رأي، وخلال هذا العام أيّدت محكمة الاستئناف أحكام الإعدام بحق ثلاثة شبان من قبيلة الحويطات، اعتُقِلوا إثر رفضهم إخلاء منازلهم بالقوّة. كما اقترب خطر الإعدام أكثر من القاصرين عبدالله الدرازي وجلال اللباد بعد تأييد المحكمة العليا حكمَي الإعدام بحقّهما.

ومن ضمن أحكام الإعدام الصادرة، حكمٌ صدَر بحقّ المواطن محمد الغامدي بسبب تغريداتٍ نشرها من حسابين وهميين على منصة "إكس" (تويتر سابقاً)، وقد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة الحكم بحقه في أغسطس/آب من العام 2023، وقالت إنها أصدرت الحكم "بالقتل تعزيزاً لشناعة ما صدر عنه وخطورة ما أقدم عليه".

حكمُ الإعدام بحق الغامدي أثار ضجةً دولية كبيرة، إذ أن الحكم بالإعدام على مواطنٍ بسبب خمس تغريداتٍ يعدّ انتهاكاً مروّعاً لحقوق الإنسان، ودليلاً على سياسةٍ وحشيّةٍ في التعامل مع المعارضين السلميين وأصحاب الرأي.

ولم يُنكِر محمد بن سلمان حقيقة الأمر، ففي إحدى المقابلات التلفزيونية مع قناة fox news الأميركية، سُئِلَ عن القضية، ليُجيب: "بشكلٍ مُخجل للأسف هذا صحيح".

وعلى أية حال، ليست المرة الأولى التي تُصدِرُ فيها المحاكم السعودية أحكام إعدامٍ تعسفية خارج إطار القانون، فهي قد أعدمت عشرات معتقلي الرأي الذين لا تُهمَ واضحة لهم، وحتى التُّهَم التي فُبرِكَت ووُجِّهَت إليهم لا تستدعي الإعدام. والحال نفسه في ما يتعلّق بمعتقلي الرأي المهدّدين بالإعدام اليوم.

معتقلو رأي حكم عليهم
بالإعدام في 2023

أحمد آل عبد رب النبي

حسيـــن القـلاف

حسيـــن المـرهـــون

عـوض الـقــرنـي

عـلــي الـشيـخ

عـلــي آل ربـيـع

علي الـصفواني

محمد الغامدي

حسن الفرج

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

علي المبيوق

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

يوسف المناسف

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

جواد قريريص

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

علي السبيتي

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

شادلي الحويطي

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

عطاالله الحويطي

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

إبراهيم الحويطي

تأييد حكم من محكمة الاستئناف

عبدالله الدرازي

تأييد حكم من المحكمة العليا

جلال اللباد

تأييد حكم من المحكمة العليا

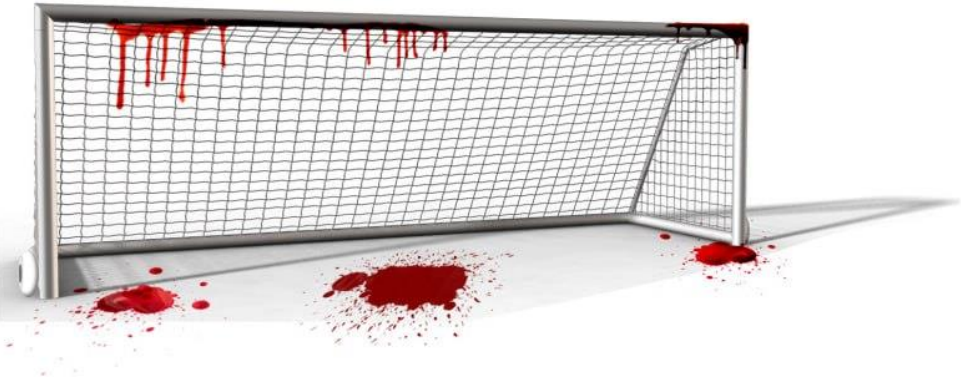

يُذكَر أنه من بين الذين صدَرت بحقهم أحكام الإعدام هذا العام عشرة قضاة، اتُّهِموا "بالخيانة العظمى" و"التساهل مع المحكومين". وجديرٌ بالذكر أنّ هؤلاء القضاة العشرة كانوا قد أصدروا أحكاماً تعسفية بحق معتقلي رأي، وعلى الرغم من هذا تمّ اعتقالهم والحكم عليهم بالإعدام، وبعد اعتقالهم عُيّن مكانهم قضاةٌ أكثر ولاءً لمحمد بن سلمان.

ومن القضاة العشرة ستة قضاة بارزين في المحكمة الجزائية المتخصصة هم: عبد الله بن خالد اللحيدان، عبد العزيز بن مداوي الجابر، جندب المفرح، عبد العزيز بن فهد الداوود، طلال الحميدان وفهد الصغير.

وأربعة قضاة في المحكمة العليا هم خالد بن عويض القحطاني، ناصر بن سعود الحربي، محمد العمري ومحمد بن مسفر الغامدي.

أثبتت أحكام الإعدام الصادرة بحق هؤلاء القضاة أن أهداف محمد بن سلمان واضحة ومحددة، وهي الولاء التام والخضوع الكامل والإذعان لقراراته وتوجيهاته دون أدنى اعتراض، ولم يتوانَ ولي العهد الشاب عن معاقبة حتى أقرب المقرّبين، لضمان فرض سيطرته وسطوته وتسيير البلاد كما يريد.

اليوم، هناك ما يقرب من 100 معتقل رأي مهدّد بالإعدام إثر أحكام الإعدام الجائرة التي يصدرها القضاء السعودي، من بين هؤلاء قصّرٌ حوكِموا بناءً على تهمٍ وُجِّهَت إليهم وهم لم يبلغوا سنّ الـ18.

قاصرون أبرياء

تحت حكم الإعدام

جواد قريريص

جلال اللباد

علي السبيتي

منصور الحايك

يوسف المناسف

علي المبيوق

مهدي المحسن

حسن الشقاق

عبدالله الدرازي

حسن الفرج

محمد الشقاق

خطر الإعدام يلاحق هؤلاء المعتقلين دون أن تؤثّر في قرار السلطة أية بيانات استنكارٍ وشجب. خلال العام 2023 خسرَ عددٌ من الشبّان أرواحهم بعد أن كانوا في العام المنصرم في عداد المهدّدين بالإعدام، واليوم كل المحكومين بالإعدام قد يواجهون المصير عينه في أية لحظة، إذا لم تتحرّك مؤسسات المجتمع الدولي لإنقاذهم وإيقاف جرائم السعودية.

99 معتقلاً مهدداً بالإعدام

يوسف المناسف

محمد عبدالجبار

جواد قريريص

فاضل الصفواني

علي المبيوق

محمد اللباد

حسين الحمالي

يحيى نصر الفرج

مصطفى البناوي

محمد فيصل الفرج

حسين م. الفرج

حسن آل تحيفة

عدنان الشاخوري

عبد المجيد النمر

يوسف المصلاب

أحمد العباس

علي الربح

ناصر المزرع

رائد الخير

علي الشيخ

عبدالله أبو عبدالله

مهدي البناي

رضا الشايب

أمير أبو عبدالله

حسن الشقاق

علي العمري

محمد آل جوهر

محمد آل مطر

عوض القرني

جعفر آل بزرون

أحمد أبو عبدالله

أحمد السبع

محمد الزاهر

عبدالواحد المزرع

محمد الفرج

أحمد آل ادغام

حسن آل فرج

محمد آل طحنون

عبدالله آل غزوي

عطالله الحويطي

عبدالله الدرازي

حسين الجشي

حسين آدم

إبراهيم الحويطي

علي آل ربيع

رضا أبو عبدالله

محمد الغامدي

أحمد الجشي

زكريا البناوي

شادلي الحويطي

جعفر اليوسف

سالم أبو عبدالله

محمد آل عمار

حسن المزرع

عبدالله البدن

محمد آل عبد العال

محمد آل مسبح

سعود مدن

حسن المالكي

عادل آل تحيفة

منصور الحايك

علي السبيتي

مهدي المحسن

جلال اللباد

مصطفى أبو شاهين

عبد الله المحيشي

سلمان العودة

مصطفى السبيتي

علي العلوي

مرزوق آل فضـل

حسين آل إبراهيم

إبراهيم آل يحيى

علي محمد آل ربيع

موسى آل صمخان

زهير آل صمخان

بدر آل إدغام

موسى المغسل

عبدالله آل درويش

مصطفى عريف

فتحي آل إدغام

سعود الفرج

مصطفى آل ليث

مفيد العمران

محمد آل درويش

عدنان الفلفل

محمد السيهاتي

عون أبو عبدالله

حسين المرهون

محمد آل عطية

حسين أ. الفرج

محمد الشقاق

رعد آل فضـل

أحمد آل تحيفة

بشير الصفواني

حسين القلاف

مجيد الزاهر

أحمد عبد رب النبي

عبدالله العباد

علي الصفواني

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكلّ فرد الحق في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه

- المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا يجوز تعريض أحدٍ للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

- المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكل شخص حق التمتع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود

- المادة السابعة والثلاثون من اتفاقية حقوق الطفل، البند الأول لا تُفرَض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقلّ أعمارهم عن 18 سنة. (وقّعت السعودية على الاتفاقية عام 1996)

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. (انضمّت السعودية لهذه الاتفاقية عام 1997)

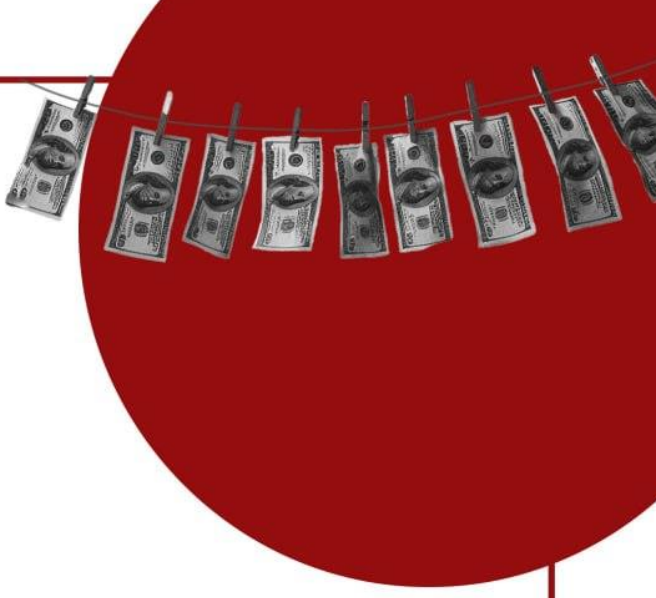

الفصل الثاني:

المحاكمات والقضاء

لا يُراعي القضاء السعودي المعايير القانونية اللازمة لإجراء محاكماتٍ عادلة وشفّافة، حيث تتخلّل المحاكمات انتهاكاتٍ صارخة تؤدّي إلى إصدار أحكامٍ بالغة الجور، ولا تتناسب مع التهم الموجّهة للمحكومين.

ويدفع القضاء المسيّس بشكلٍ كامل القضاة إلى تجاهل كافة الانتهاكات التي يتعرّض لها معتقلو الرأي قبل الوصول إلى قاعة المحكمة، ويرفض القضاة الاستماع إلى المحكومين أو التحقّق من طريقة استحصال المحققين على الاعترافات من المعتقلين. وقد أكّد عددٌ كبير من معتقلي الرأي أمام القضاة تعرّضهم للتعذيب الوحشي وإجبارهم على توقيع اعترافاتٍ زائفة، لكنّ القاضي رفض الاستماع لهم أو مراجعة أقوالهم واعترافاتهم.

وتجري المحاكمات بشكلٍ سرّي غير علني، وهذا مخالفٌ للقوانين الدولية والنظام المحلّي، وهذه المحاكمات هي محاكماتٌ شكليّة صوريّة، أحكامها مُعدّةٌ مسبقاً، ولا يُسمَح خلالها للمحكوم بالدفاع عن نفسه.

ويُحرَم معتقلو الرأي من حقهم في توكيل محامٍ للدفاع عنهم، وهذا أيضاً يُخالف القوانين الدولية والنظام المحلّي.

ومن المخالفات التي يرتكبها القضاء السعودي المماطلة في محاكمة المعتقلين، حيث تؤجّل السلطات محاكمة بعض المعتقلين لسنوات،

ويقبعون خلال هذا الوقت في السجن ظلماً دون معرفة التهم الموجّهة لهم، ودون القدرة على تكهّن مصيرهم.

خلال 2023 أصدر القضاء السعودي أحكام سجنٍ ظالمة بحق أربعةٍ وعشرين معتقل رأي، كما تمّ تغليظ أحكام عددٍ من المعتقلين.

ضحايا الأحكام التعسفية والمغلَّظة

الشيخ
علي الماء
مدة الحكم 18 سنة

أبو بجاد الهارف
مدة الحكم 20 سنة

منال القفيري
مدة الحكم 18 سنة

الشيخ
حسن الخويلدي
مدة الحكم 5 سنوات

زياد السفياني
مدة الحكم 8 سنوات

فاطمة الشوارب
مدة الحكم 30 سنة

السيد
خضر العوامي
مدة الحكم 25 سنة

جعفر الصفار
مدة الحكم 10 سنوات

سارة الجار

مدة الحكم 27 سنة

مالك الدويش

مدة الحكم 27 سنة

محمد الحويطي

مدة الحكم 30 سنة

الشيخ

فتحي الجنوبي

مدة الحكم 20 سنوات

عمار الماء

مدة الحكم 30 سنوات

محمد القطري

مدة الحكم 25 سنة

غسان زريق

مدة الحكم 13 سنة

عابد المسحل

مدة الحكم 17 سنوات

مريم آل قيصوم

مدة الحكم 25 سنة

أحمد البديوي

مدة الحكم 23 سنة

إسماعيل الحسن

مدة الحكم 10 سنوات

أحكام مغلظة

سعدالله الحوالي

تغليظ لـ 14 سنة

عبدالله الحوالي

تغليظ لـ 16 سنة

عبدالرحمن الحوالي

تغليظ لـ 17 سنة

عبدالرحيم الحوالي

تغليظ لـ 15 سنة

منصور الرقيبة

تغليظ لـ 28 سنة

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم يتساوون في حـقِّ التمتـع بحمـايـة القانون دونما تمييز.

- المادة الثامنـة مـن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكلِّ شخص حق اللجوء إلى المحاكـم الوطنية المختصَّة لإنصافه الفعلـي من أيَّة أعمال تَنتهك الحقوقَ الأساسيةَ التي يمنحها إيـَّاه الدستـور أو القانونُ

- المـادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكلِّ إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تَنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلَّةٌ ومحايدةٌ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والـتـزامـاتـه وفـي أيـَّة تـهمـة جـزائيـة تـُوجـَّه إلـيـه

- المـادة الحـادية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، البند الأول. كل شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونـًا فـي محاكمـة علنية تكون قد وُفِّرت لـه فيها جميعُ الـضمـانـات الـلازمـة للـدفـاع عـن نـفسـه

- المادة السابعة والثلاثون من اتفاقية حقوق الطفل. يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول على مساعدة قانونية مناسبـة

- المادة الأربعون مـن اتفاقيـة حقـوق الطفـل. عـدم إكـراه الـقـاصـر علـى الإدلاء بـشهـادة أو الاعتـراف بـذنـب

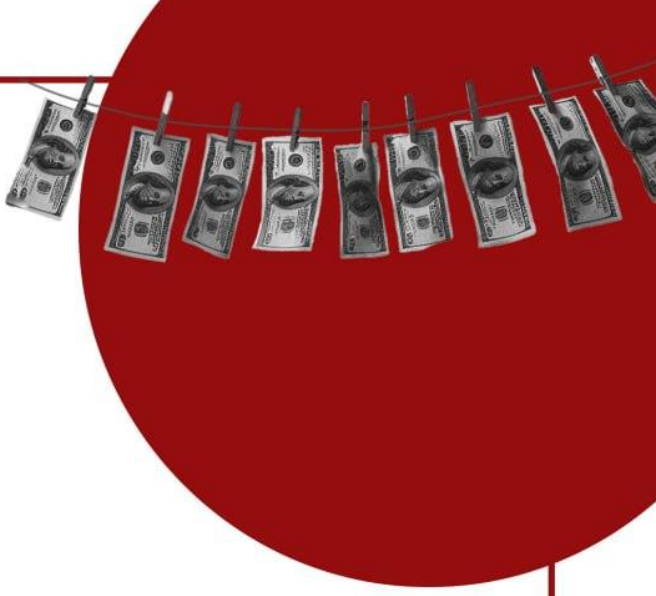

الفصل الثالث:

الاعتقالات التعسفية

واصلت السلطات السعودية حملة الاعتقالات التعسفية التي تشنّها ضد المواطنين دون مبرراتٍ قانونية، فحتى اليوم يقبع في سجونها مئات المعتقلين الذين اعتُقِلوا لأسباب تتعلّق بآرائهم أو معتقداتهم، أو بسبب تعبيرهم عن آراء مخالفة للخط الحكومي.

وتعتقل القوات الأمنية أو الجهات التابعة للسلطات السعودية المواطنين دون مذكرات توقيف قانونية، ويُحتَجز بعضهم لأشهرٍ طويلة قبل توضيح التهم الموجّهة إليهم.

وتوجّه التّهم المفبركة للمعتقلين بغية إعطاء الاعتقال طابعاً قانونياً، وبهدف تبرير إصدار أحكامٍ طويلة وقاسية بحقهم.

وعلى الرغم من تذرّع السلطات السعودية ببعض القوانين المحلية (كقانونَي مكافحة الإرهاب ومكافحة جرائم المعلوماتية) لتوجيه تهمٍ تعتبرها قانونية للمتهمين، إلا أن معظم هذه التهم لا تستدعي الاعتقال والإجراءات التي تُتّخذ بحق المعتقلين.

حتى اليوم تواصل السعودية استغلال قوانينها الغامضة لاعتقال المواطنين بشكلٍ لاقانوني، وقد اعتقلت تعسفياً خلال العام 2023 أكثر من 25 مواطناً، لينضمّوا للائحة معتقلي الرأي لديها.

وتلجأ السلطات السعودية للاعتقالات التعسفية لإسكات الناشطين وأصحاب الرأي، وتسعى بجهدٍ لكتم الأصوات المؤثرة لا سيّما علماء

الدين والمؤثرين في المجتمع كالأساتذة الجامعيين والناشطين الحقوقيين.

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكلّ فرد الحق في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه.

- المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا يجوز اعتقالُ أيِّ إنسان أو حجازُه أو نفيُاه تعسفاً.

- المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكلّ شخص حق التمتع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

- المادة السابعة والثلاثون من اتفاقية حقوق الطفل، البند الثاني ألّا يُحرَم أي طفلٍ من حريّته بصورةٍ قانونية أو تعسفية (وقّعت السعودية على الاتفاقية عام 1996)

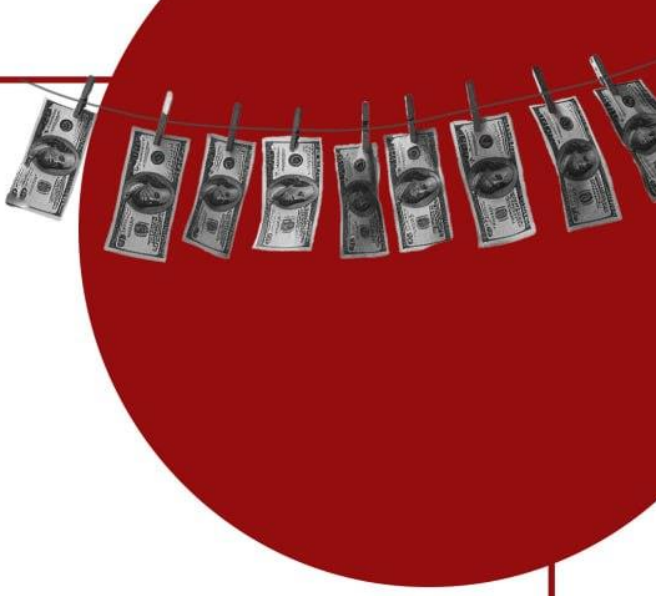

الفصل الرابع:

السجون

يواجه معتقلو الرأي في السجون السعودية ظروفاً مأساوية حيث يتعرّضون لأبشع أنواع المعاملة.

وتنتهك السلطات السعودية القوانين الدولية التي تؤكد ضرورة احترام حقوق السجناء (قواعد مانديلا)، وهذه الانتهاكات تُعرِّضُ معتقلي الرأي للمعاملة اللاإنسانية والقاسية وتحرمهم من أبسط حقوقهم.

أفظع الانتهاكات الحاصلة في السجون السعودية هو تعريض معتقلي الرأي بشكلٍ وحشيٍ للتعذيب بكافة أشكاله، وقد ذكرنا في تقارير سابقة أن أساليب التعذيب شملت الضرب والصعق الكهربائي والجلد واللكم والإيهام بالغرق والحرمان من النوم والتحرّش الجنسي والتهديد بالاغتصاب بالإضافة إلى الترهيب النفسي. وجديرٌ بالذكر أن التعذيب يطال القاصرين والنساء وكبار السن أيضاً.

من الانتهاكات التي يتعرّض لها معتقلو الرأي في السجون السعودية حرمانهم من الاتصال بالعالم الخارجي عبر الهاتف والمراسلات أو حتى اللقاءات والزيارات، حيث تحرم إدارات السجون المعتقلين من التواصل مع أفراد عائلاتهم دون مبرراتٍ قانونية، وتعرّض عوائل المعتقلين للمضايقات الشديدة بحال السماح لهم بزيارة ذويهم.

ويعاني معتقلو الرأي من حرمانهم من حقوقٍ بديهية كالحق في الحصول على الطبابة والاستشفاء بشكلٍ دائم، حيث يتعرّضون لإهمالٍ طبيٍ متعمّد أدى إلى عددٍ من الوفيات بينهم.

هذا وتحرم إدارات السجون المعتقلين من حيازة كتب أو كل ما يتعلّق بالأنشطة الثقافية، بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم في التعرض للهواء الطلق وأشعة الشمس بشكلٍ دوري، حيث تحتجز العشرات من معتقلي الرأي في الزنزانات الانفرادية لأسابيع طويلة.

وبشكلٍ متعمدٍ ومخالفٍ للقانون تحتجز إدارات السجون معتقي الرأي. ومنهم قصّر. مع سجناء خطيرين، وهذا يعرّضهم للخطر النفسي والجسدي المؤكّد، وقد أدّى سابقاً هذا الإجراء إلى وفاة المعتقل الدكتور موسى القرني إثر تعرّضه لاعتداءٍ جسدي من متشددين أثناء نومه.

ويعدّ الإخفاء القسري الذي عرّضت السلطات السعودية له أكثر من معتقلٍ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، حيث تخفي إدارات السجون معتقلين دون تزويد أهاليهم بأية معلومات عنهم.

ومن أبرز حالات الإخفاء القسري التي حصلت خلال العام 2023 هي حادثة اعتقال وإخفاء الناشط حسن آل ربيع. وكان حسن قد اعتُقِل في مطار مراكش في المغرب أثناء انتظاره موعد الطائرة التي ستقلّه إلى تركيا، بناءً على مذكرة توقيف صادرة عن النيابة العامة السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

حسن محمد آل ربيع

وانتهك المغرب حينها اتفاقية مناهضة التعذيب، التي يتوجّب عليه الالتزام بها كونه طرفاً من الأطراف الموَقّعة عليها. وتؤكد المادة الثالثة منها على أنه "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص، أو تعيده (أن ترده) أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب".

وبعد تسليمه للسعودية في فبراير/شباط 2023، انقطعت أخبار حسن نهائياً، وتعرّض للإخفاء القسري ولم يُعرَف حتى الآن مكان احتجازه ولا السجن الموجود فيه، حتى عائلته لم تستطع الوصول إلى أي خبرٍ أو معلومة عنه.

وكان حسن قد غادر البلاد مطلع العام 2022 بعد أن نُفّذت جريمة الإعدام بحق اثنين من أبناء عمومته، وبعد أن طال حكم الإعدام شقيقه علي بشكلٍ كيدي، نتيجة فشل السلطات بإلقاء القبض على شقيقه منير، وبعد تصاعد الاضطهاد الذي تتعرّض له عائلته.

ومن ضمن المخفيين قسرياً أيضاً الدكتور محمد القحطاني الذي لا زال مخفياً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، وقد انتهت محكوميته بينما يستمرّ احتجازه بشكلٍ تعسفي. وهذا يُشير إلى انتهاكٍ آخر ترتكبه السلطات السعودية وهو امتناعها عن إطلاق سراح عددٍ من المعتقلين على الرغم من انتهاء محكوميتهم.

محمد فهد القحطاني

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة.

- المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم يتساوون في حقِّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز.

- المادة السابعة والثلاثون من اتفاقية حقوق الطفل، البند الثالث يُعامل الطفل المحروم من حريته بإنسانية واحترامٍ للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات سنّه، وبوجهٍ خاص يُفصَل الطفل المحروم من حريّته عن البالغين

- قواعد نيلسون مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء).

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

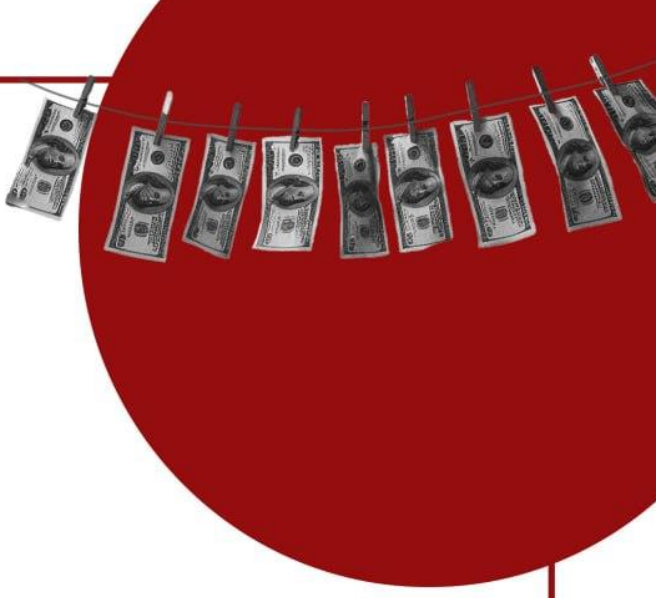

الفصل الخامس:

المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير

ينصّ نظام الحكم الملكي السعودي على أن يكون الحكم في أحد أبناء "المؤسس"، أي عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء أبنائه. هذا النظام جعلَ مقاليد الحكم محصورةً بأفراد "آل سعود"، الذين باتوا هم العائلة الحاكمة نتيجة النظم المُتّبع.

إنّ حصرَ الحكم في أفراد عائلةٍ واحدة وتوارثه بهذا الشكل، يحرم المواطنين حقهم في اختيار من يمثّلهم ويدير شؤون بلادهم، إذ من حق كل مواطنٍ أن يشارك في صناعة القرار في وطنه وفي إدارة شؤونه، وهذا يتمّ إمّا بشكلٍ مباشر عبر تسلّم الوظائف وتولّي المراكز الرسمية، أو بشكلٍ غير مباشر عبر المشاركة في انتخاباتٍ حرّة ونزيهة تُجرى بشكلٍ دوري.

حتى اليوم، تستأثر العائلة الحاكمة بالسلطة وتحتكر حق الحكم وإدارة البلاد، ولم تحصل في السعودية بعد أية انتخاباتٍ يُشارك فيها المواطنون للتعبير عن خياراتهم بحريّة.

إن حرمان المواطنين من المشاركة السياسية لا ينحصر بمؤسسات السلطة، بل يُمنَع المواطنون في السعودية من تشكيل الأحزاب والجمعيات والانتماء لها، كما يُحرَمون من تأسيس النقابات والانضمام إليها، وتُعدّ السعودية الدولة الخليجية الوحيدة التي تُمنَع فيها النقابات.

غياب المشاركة السياسية يعني بشكلٍ ما غياب حرية الرأي والتعبير، وهذا انتهاكٌ لحقٍ آخر من حقوق المواطنين، إذ تمنع السعودية كافة أشكال الاعتراض السلمي على السياسات الحكومية، وتُلاحق المعارضين السلميين وتهدّدهم بالسجن والمحاكمة والقتل أحياناً.

قمع الحكومات السعودية لحرية الرأي والتعبير يتجلّى أيضاً بالحظر المفروض على التظاهرات والاعتصامات والمسيرات، حتى تلك التي تُنظَّم للتضامن مع القضايا العالمية، كالقضية الفلسطينية.

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكلّ شخص حق التمتع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

- المادة العشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، البند الأول لكلّ شخص حق في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

- المادة الواحدة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ببنودها الثلاثة:

← لكلّ شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية

← لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامَّة في بلده.

← إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت.

- المـادة الواحدة والعشرون من العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق السياسية والمدنية. يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به

- المـادة الثانيـة والعشرون من العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق السياسية والمدنيـة. لكـل فرد حـق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابـات والانضمـام إليهـا من أجـل حـمـايـة مـصـالحـه.

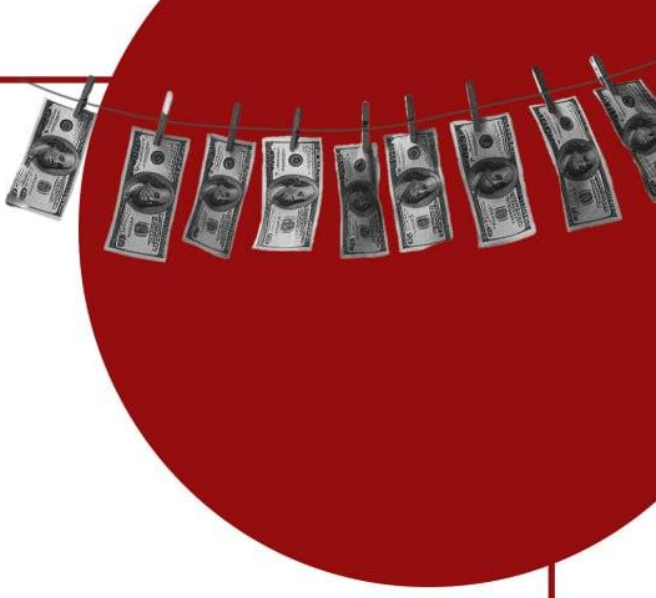

الفصل السادس:

الواقع المعيشي

مع نسبة فقرٍ تقارب الـ14% (على أقل تقدير، كون الترجيحات غير الرسمية تشر إلى أن نسبة الفقر تعدّت الـ25%)، تكون السعودية هي أكثر الدول فقراً بين دول الخليج. معلومةٌ صادمةٌ إذا ما نظرنا إلى ثروات البلاد ومصادر الإيرادات الكثيرة، لكنّها ليست مُستغرَبةً إذا ما أمعنّا النظر في سياسات الحكومة المالية والاقتصادية والاستثمارية.

منذ عدة سنوات، استفحلت أزمة التضخم الاقتصادي وغلاء الأسعار على اختلاف المواد، ولم تطلق الحكومة أية خطة واقعية لإنقاذ المواطن من تداعيات هذه الأزمة، بل على العكس ترافق ارتفاع أسعار المواد والخدمات مع رفع قيمة الضرائب وعدم الوفاء بوعود تخفيضها إلى قيمتها السابقة.

لقد أثّر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكلٍ كبيرٍ على أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض، لا سيّما مع بقاء الرواتب على حالها على الرغم من التأثير الكبير للتضخم الاقتصادي على حياة المواطنين وقدرتهم الشرائية ووضعهم المعيشي. جديرٌ بالذكر أن المواطنين عانوا حتى قبل التضخم الاقتصادي من ضعف القدرة الشرائية لرواتبهم.

إرتفاع الأسعار مؤخراً طال كل شيء تقريباً، فتأثرت أسعار المحروقات وخدمات الاتصالات وإيجارات المنازل والشقق، ما زاد الأعباء على كاهل المواطن.

حتى تسعيرات الغرامات والمخالفات (المخالفات المرورية على سبيل المثال) سجّلت أرقاماً غير منطقية، تتعارض مع قدرة المواطن ووضعه المعيشي.

إنّ الإيرادات الضخمة التي تحصل عليها البلاد من تصدير النفط، بالإضافة إلى عائدات موسم الحاج التي تتخطى الـ 10 مليار دولار، وكون السعودية تملك احتياط عملات أجنبية ضخم ولديها واحدة من أكبر الميزانيات في المنطقة، يطرح علامات استفهامٍ كثيرة على أسباب ارتفاع نسبة الفقر بهذا الشكل، ففي الوقت الذي تُصرَفُ فيه المليارات على الاستثمارات في الرياضة والفن والترفيه، يطالُ الفقر واحداً من كل سبعة مواطنين في السعودية، بحسب تقريرٍ للـ"الإسكوا".

وقد زادت أزمة البطالة من حجم المشكلة، في وقتٍ يعاني فيه آلاف المواطنين من عدم وجود فرصة عملٍ مناسبة، ما انعكس سلباً على وضعهم المعيشي وقدرتهم الشرائية.

وتؤثر البطالة بشكلٍ مباشرٍ على خرّيجي الجامعات الذين يجهدون دون جدوى للعثور على وظيفةٍ أو عملٍ مناسب بعد سنواتٍ من الدراسة، وتظهر هنا مشكلة سوء توجيه الشباب، وهي من المهام المطلوبة من الحكومة، تجنّباً لحصول طفرة في أعداد خرّيجي اختصاصٍ معيّن دون حاجة سوق العمل لهذه الأعداد.

وتُعدّ منافسة اليد الأجنبية مشكلةً مساهمةً في تفاقم أزمة البطالة، لا سيّما مع عدم تنظيم سوق العمل بشكلٍ يضمن مصلحة المواطنين وحقهم في العمل في بلدهم، وهذا أحد أدوار الحكومة التي لا يمكن تجاهلها أو إهمالها، لتأثيرها الكارثي على مصلحة المواطنين والخرّيجين ومستقبلهم.

إنّ الحكومة السعودية حتى اليوم تُنكِر وجود أزمة بطالةٍ حقيقية، وتُصرّ على إصدار معدلاتٍ غير واقعية، في وقتٍ بلغت فيه تأثيرات البطالة حداً خطيراً، حيث ورّطت البطالة أعداداً من الشبّان في تعاطي المخدرات والممنوعات، كما أثّر كون الشباب بلا عملٍ مناسب على إقبالهم على الزواج وتأسيس أسرة. وقد دفعت أزمة الخرّيجين العاطلين عن العمل عدداً من الشباب إلى العزوف عن فكرة ارتياد الجامعات، خوفاً من ضياع سنوات عمرهم بلا جدوى.

هذه التداعيات تُحتّم على الحكومة السعودية المسارعة إلى وضع خططٍ واقعية وعاجلة لمعالجة أزمة البطالة، بدلاً من إنكارها وتزوير الحقائق المتعلّقة بها.

أزمة البطالة ليست وحدها بحاجةٍ لحلٍّ عاجل وحقيقي، فأزمة سوء البنية التحتية تتفاقم منذ عقدين تقريباً، إذ خصّصت الحكومة بين عامَي 2003 و2022 مبلغ 1 تريليون ﷼ (250 مليار دولار تقريباً) لإصلاح البنى التحتية وتحسين الخدمات البلدية، وفي العام 2022 وحده

خصّصت الحكومة 106 ملايين دولار لتطوير أنظمة الصرف الصحي، وعلى الرغم من هذا ما زالت البنى التحتية تعاني من مشاكل كبيرة، ولم يظهر أي تحسّنٍ عليها.

وقد حصلت في شتاء العام السابق فيضاناتٌ هائلة في مدينتي جدة ومكة المكرمة أدّت إلى خسارات في الأرواح بالإضافة إلى تعليق الدراسة وإغلاق عددٍ من الطرق، مخلّفةً دماراً مروّعاً وأضراراً جسيمةً في الأملاك، وسبب هذه الفيضانات هو سوء أوضاع البنية التحتية وفشل نظام الصرف الصحي.

إنّ تفاقم هذه المشكلة على مدى سنواتٍ طويلة يدلّ على أمرين اثنين، أولهما إهمال الحكومة وتجاهلها للتأثيرات الكارثية لهذه المشكلة، وثانيهما الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، إذ من المشروع أن يسأل المواطن أين صُرِفَت المليارات المخصّصة لإصلاح البنية التحتية في وقتٍ تتفاقم فيه المشكلة ولا تُعالَج.

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة الثالثة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان البند الأول. لكلِّ شخصٍ حق العمل، وفي حرِّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة

- المادة الخامسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان البند الأول. لكلِّ شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصَّةً على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

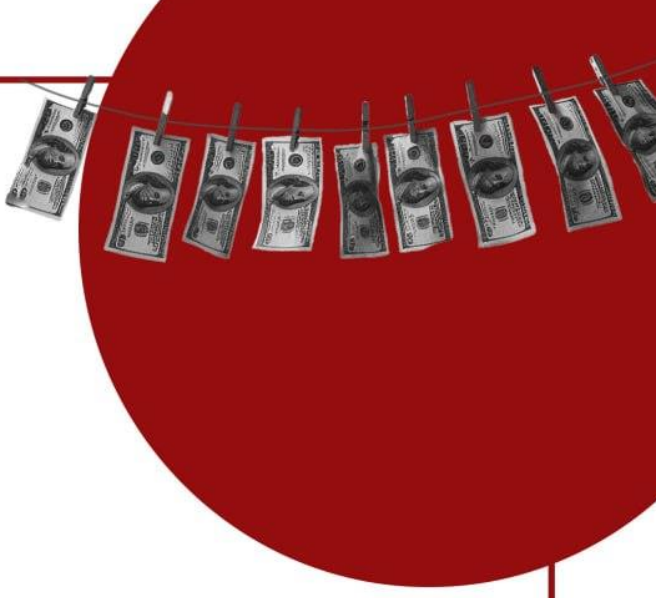

الفصل السابع:

الغسيل الرياضي وتبديد الثروات الوطنية

خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، هدرت السعودية ما يقرب من 7 مليار دولار على عمليات الغسيل الرياضي وحدها، أي أن الفعاليات الفنية ومواسم الترفيه والمشاريع الخيالية التي نظّمتها السعودية أو تنوي تنفيذها كلّفت وستكلّف أرقاماً أخرى إضافية أقرب للخيال (المبلغ الذي رُصِدَ لمشروع مدينة "نيوم" وحدها يبلغ 500 مليار دولار).

هذه المبالغ التي تصرفها السعودية بهدف تبييض سجلّها الحقوقي وتلميع صورتها تُهدَر من الثروة التي يُفتَرض أن تُحفَظ بالسياسات المالية والاقتصادية السليمة، وأن ينال المواطنين حقهم منها وينعموا في بلادها بحياةٍ كريمة ومستوى معيشةٍ لائق، لكنّ العائلة الحاكمة التي احتكرت هذه الثروات لعقود، تتصرّف بها وفقَ أهوائها دون اعتبارٍ لحقوق المواطنين.

واستقطب صندوق الثروة السيادي خلال 2023 لاعبين في مختلف الرياضات ككرة القدم والجولف والتنس و سباق سيارات "فورمولا 1"، بهدف استغلال أسماء اللاعبين المعروفة لاختلاق صورة جديدة ومختلفة عن البلاد، بعد أن وُصِمَت بالوحشية والديكتاتورية لعقود.

وتحاول السعودية تصدّر عناوين الأخبار المتعلّقة بالرياضة والفن والترفيه، بعد سنواتٍ من تصدّرها قوائم الدول الأسوأ على صعيد حقوق الإنسان. لكنّ هذه المحاولات لم تنفع، إذ اتّهمت منظماتٌ عالمية وجهاتٌ رياضية وفنية وإعلامية السعودية بالغسيل الرياضي، وطالبت بمنعها من

المشاركة في العديد من الفعاليات الرياضية، كما استنكرت جماهير بعض اللاعبين انضمامهم إلى أنديةِ بلدٍ يرتكب هذا الكمّ من الانتهاكات ولا يحترم حقوق الإنسان.

وقد صرفَ صندوق الثروة السيادي مبالغ ضخمة على صفقات التعاقد مع اللاعبين، بالإضافة إلى الأموال الهائلة التي دُفِعت على فعالياتٍ أخرى، في وقتٍ تعاني فيه البلاد من أزمة تضخّمٍ اقتصادي وانتشارٍ للبطالة وارتفاعٍ في معدلات الفقر، جعلت واحداً من كل سبعة مواطنين يعاني من الفقر.

إنّ هذه المشاريع والاستثمارات التي تبدّد الحكومة ثروات البلاد عليها لم تحسّن من واقع المواطن، فالمواطن اليوم في ظل الأوضاع الراهنة ينتظر تحسين البنية التحتية ورفع الرواتب وتخفيض الضرائب وإيجاد حلٍ لأزمة البطالة، ولا ينتظر احتفالاتٍ ومهرجاناتٍ ومباريات.

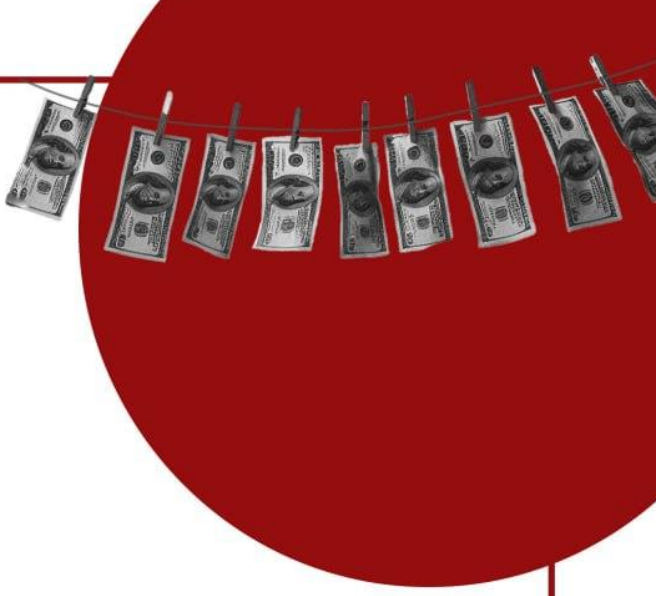

الفصل الثامن:

التهجير القسري

منذ أعوام، بدأت الحكومة السعودية حملات التهجير القسري في عددٍ من المناطق، وقد تشرّد نتيجة هذه الحملات آلاف الأفراد وتهدّمت عشرات الأحياء بشكلٍ كامل.

عمليات التهجير تخلّلها انتهاكاتٌ جسيمة منها عدم إبلاغ السكان قبل وقت الهدم بفترة زمنية كافية، واستخدام العنف والسلاح أثناء تنفيذ الإخلاء (وقد أدى استخدام السلاح لمقتل أحد المواطنين)، بالإضافة لاعتقال المواطنين المعترضين على قرار الإخلاء بشكلٍ تعسفي.

وبحسب المعلومات التي وصلتنا لم يحصل معظم المواطنين على تعويضاتٍ كافية، وبالتالي كانوا عرضةً للتشرّد نتيجة عدم تأمين مسكنٍ لائق ومناسب.

يُعرّف تقرير الأمم المتحدة الإخلاء القسري أنه "نقل الأفراد أو الأُسر أو المجتمعات المحلية بشكل دائم أو مؤقت رغم إرادتهم، من المنازل أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سُبُل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية". وبحسب القرار 1993/77 التابع للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإن الإخلاء القسري يعتبر انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.

إنّ تداعيات عمليات التهجير القسري التي نفّذتها السلطات السعودية لم تنتهِ، فآلاف الأُسرَ خسروا منازلهم وأراضيهم وأملاكهم دون تعويضاتٍ

توازي حجم الضرر، كما أن عشرات المواطنين ما زالوا قيد الاعتقال منذ احتجازهم أثناء مصادرة منازلهم، والأخطر هو وجود ثلاثة شبّان من قبيلة الحويطات تحت خطر الإعدام بعد أن تم تأييد حكم الإعدام بحقهم خلال العام 2023.

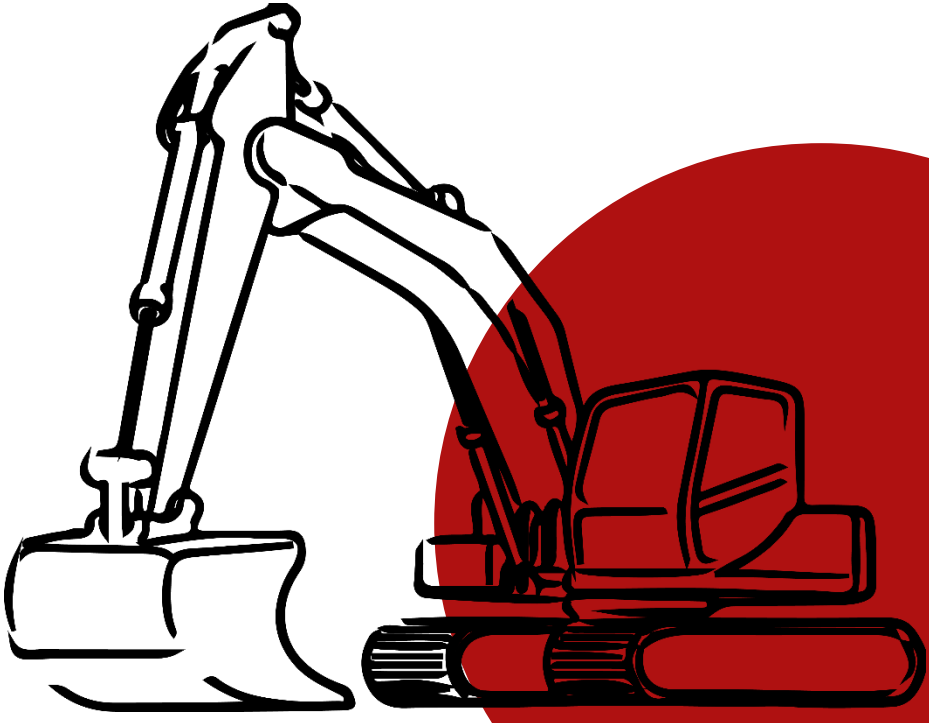

لقطات من الأحياء المهدمة

قبل

بعد

قبل

بعد

قبل

بعد

المواد القانونية المُنتهَكة

- المادة السابعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يجوز تجريدُ أحدٍ من مُلكه تعسفًا.

توصيات

تكرّر لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان استنكارها لجرائم السعودية وانتهاكاتها المتكررة،وإنها إذ تُدين سياسة الحكومة السعودية القمعية تطالبها بـ:

- إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي وإلغاء الأحكام الصادرة بحقهم
- تأسيس قضاءٍ مستقلٍ ونزيهٍ وعادل بعيداً عن التدخلات السياسية والأمنية
- تسليم جثامين ضحايا جرائم الإعدام
- تحسين ظروف السجون واحترام حقوق المسجونين (قواعد مانديلا)
- إحترام حرية الرأي والتعبير وإعطاء مساحة للمعارضة السلمية
- مشاركة الشعب في تقرير مصيره وصنع القرار عبر انتخابات حرّة ونزيهة
- السماح بتشكيل النقابات لجميع المهن ما يتيح للعمّال المطالبة بحقوقهم وتحصيلها
- تعويض المتضررين من عمليات التهجير القسري بشكلٍ عادل
- إطلاق برنامج حكومي لحماية المواطنين من آثار الفقر
- القيام بخطواتٍ واقعية وعاجلة لتأمين فرص عمل مناسبة والحدّ من أزمة البطالة

كمـا تدعـو اللجنـة المجتمـع الـدولـي لـ:

- التحـرّك بشكـلٍ عاجـل لـوقـف انتهـاكـات السعوديـة
- محاسبـة السعـودية على جرائمها وانتهاكاتهـا السابقة كافة
- إتخـاذ خطـوات فعّالـة لردع السعوديـة عن ارتكـاب المزيـد من الانتهـاكـات

وتوصـي المنظمـات الحقوقيـة بـ:

- تكثيـف الحديـث والنشـر حـول مـا يحصل فـي السعوديـة مـن انتهـاكـات
- التأثيـر على الـرأي العـام مـن خلال عرض الحقائق دون نقصان
- الضغـط علـى المجتمـع الدولـي مـن خلال الرسائل والبيانات الـموجّـهـة لمـؤسسـاتـه

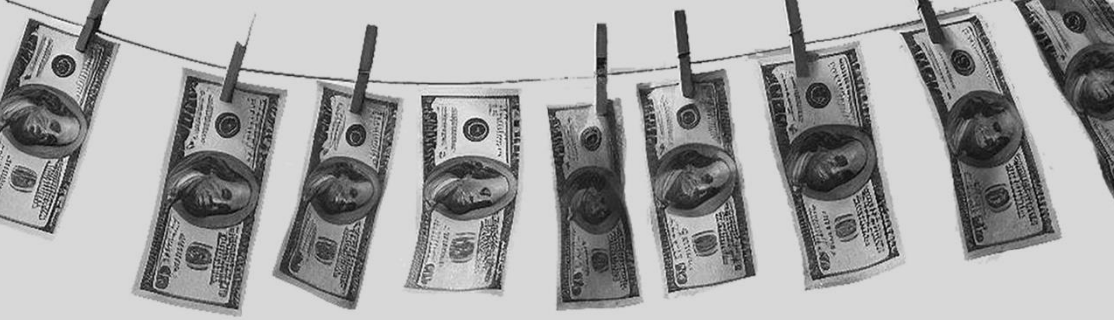

التقرير السنوي 2023

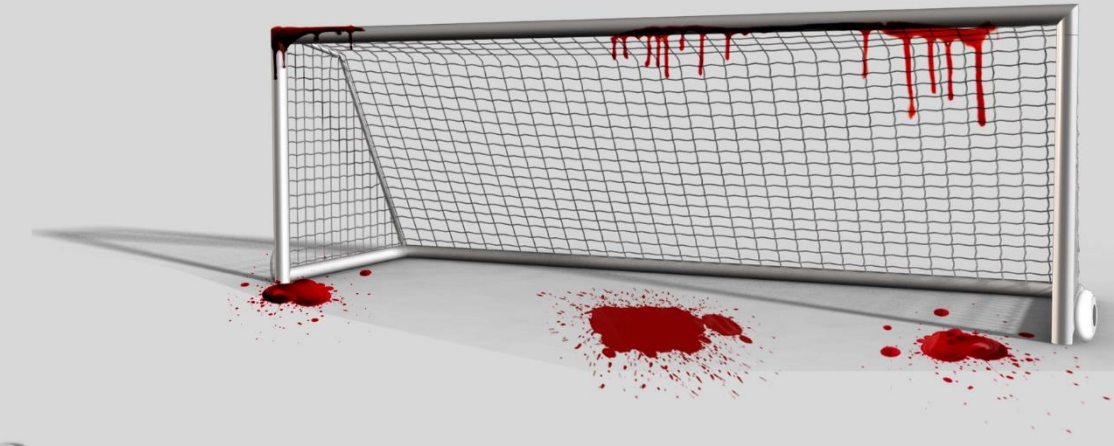

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان

Committee for the Defense of Human Rights